الفصل الرابع

النمو السكاني والفقر

دينيس أهلبرغ

يقال إن النمو السكاني السريع هو سبب رئيسي من أسباب الفقر. وعلى أية حال، فمن غير الواضح في الغالب فيما إذا كان يعتقد أن النمو السكاني يزيد عدد الناس الفقراء، أو نسبة السكان الفقراء أو خطورة الفقر. ويصف آخرون العوامل الاقتصادية على أنها المسؤولة أساساً عن الفقر وأن النمو السكاني هو عامل إضافي هام يؤثر على الفقر.

ويقدم هذا الفصل تقديرات لعدد السكان الذين يعيشون في الفقر (بما في ذلك التغيرات مع مرور الوقت)، ويتعرف على العوامل المرتبطة بالفقر، ويقيِّم دور النمو السكاني في تحديد الفقر. ويوضح أنه على المستوى العائلي فإن الأطفال الإضافيين يخفِّضون الوصول إلى التعليم والصحة التي تخص الأطفال الآخرين في الأسرة ولكن ليس إلى حد كبير له دلالاته. وقد وجدت الدراسات القياسية الاقتصادية عبر الدول المختلفة أن هناك آثاراً سلبية صافية (لعدد السكان) على المتغيرات المرتبطة بالفقر مثل الدخل والتعليم والصحة، ولكن ليس هناك سوى القليل من الأدلة على الأثر المباشر على الفقر نفسه، وفي حين أن من غير الواضح فيما إذا كان النمو السكاني يسبب الفقر على المدى البعيد أم لا، فإن من الواضح أن نسبة المواليد العالية المؤدية إلى عدد السكان المتزايد ستزيد من عدد الناس الذين يعيشون في الفقر على المدى القريب ويجعل الهروب من الفقر، على الأقل في بعض الحالات أكثر صعوبة.

الفقر: تعريفاته وأعداده واتجاهاته

يوجد الفقر عندما يقصرٌ شخص أو أكثر عن مستوى من استهلاك السلع والخدمات يعتقد أنه يشكل حداً أدنى معقولاً في أحد المعاني المطلقة، أو وفق مستويات مجتمع بعينه.[٢] ولكن الفقر ليس مجرد مسألة تتعلق بالدخل غير المناسب. إذ يمكن أن يوجد الفقر حيثما لا يكون لدى الناس تعليم وصحة وحرية مناسبة/ «لتطوير [واستعمال] كامل امكانياتهم الكامنة ولا يكون لديهم فرصة معقولة كي يحيوا حياةً منتجة خلاَّقة وفقاً لحاجاتهم واهتماماتهم».[٣] وهذا التعريف الموسع يعطي حشداً من مشاكل القياس الجديدة ولكنه يؤكد على أن المقاييس التقليدية الخاصة بالرفاه والفقر غير مناسبة. وبالإضافة إلى تركيزها على الدخل، فإن المقاييس التقليدية تفشل في الأخذ بعين الاعتبار الرضا والسرور الناجمين عن الأطفال، وبالتالي فإنها تقلل من شأن دور الرفاه أو تفرط في تقدير دور الفقر.

كم عدد الناس الفقراء ؟

أكثر من بليون من الناس، ثلث سكان العالم النامي، يعيشون تحت خطر الفقر البالغ ٣٧٠ دولار للفرد في العام، باستخدام دولار تعادل القوة الشرائية.[٤] ومن بين ال ١,١١٦ بليون من الناس الذين يعيشون في الفقر، هناك ٦٣٠ مليون في حالة فقر مدقع، يُحدَّدون بالاستهلاك السنوي الأقل من ٢٧٥ دولار (جدول ١). وبالنسبة للدول النامية ككل هناك ١٨ بالمائة من السكان فقراء مدقعين؛ وتصل هذه النسب في جنوب الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا إلى ٣٠ و٢٩ بالمائة، على التوالي. ويوضح جدول ١ كذلك تقديراً لفجوة الفقر – أو الدخل الإضافي (مقاساً كنصيب من مجموع الاستهلاك) المطلوب لرفع كل الأفراد إلى فوق مستوى الفقر. ففي عام ١٩٨٩، فإن زيادة قدرها ٣ بالمائة في إجمالي استهلاك الدول النامية كان سيكون كافياً لرفع كل الأفراد من الفقر المطلق كما جرى قياسه، وزيادة واحد بالمائة كانت سترفع الفقراء المدقعين في الدول النامية من الفقر.[٥] وتميل الأقاليم التي يوجد فيها أعلى حدوث للفقر أن يكون لها توقعات عمرية أدنى ووفيات أطفال رضَّع أعلى ومعدلات التحاق بالمدارس الابتدائية أدنى، رغم أن هذه الرابطة رابطة غير مثالية.

جدول ١ تقديرات الفقر في العالم بالأقاليم، ١٩٨٥

الاقليم	عدد الفقراء (بمن فيهم المدقعين) أ (مليون)	٪	فجوة الفقر ب	عدد المدقعين (مليون)	٪	فجوة الفقر ب	المؤشرات الاجتماعية: وفيات دون سن الخامسة جـ (في الألف)	توقعات العمر (سنة)	معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٪
جنوب الصحراء الإفريقية	١٨٠	٤٧	١١	١٢٠	٣٠	٤	١٩٦	٥٠	٥٦
شرق آسيا	٢٨٠	٢٠	١	١٢٠	٩	٠ر٤	٩٦	٦٧	٩٦
الصين	٢١٠	٢٠	٣	٨٠	٨	١	٥٨	٦٩	٩٣
جنوب آسيا	٥٢٠	٥١	١٠	٣٠٠	٢٩	٣	١٩٢	٥٦	٧٤
الهند	٤٢٠	٥٥	١٢	٢٥٠	٣٣	٤	١٩٩	٥٧	٨١
أوروبا الشرقية	٦	٨	٥ر٠	٣	٤	٢ر٠	٢٣	٧١	٩٠
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٦٠	٣١	٢	٤٠	٢١	١	١٤٨	٦١	٧٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٧٠	١٩	١	٥٠	١٢	١	٧٥	٦٦	٩٢
جميع الدول النامية	١١٦	٣٣	٣	٦٣٣	١٨	١	١٢١	٦٢	٨٣

أ خط الفقر بدولار تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥ كان ٣٧٠ دولار للفرد في العام للفقراء و٢٧٥ دولار في العام للفرد للمدقعين.

ب فجوة الفقر تتحدد كمجموع عجز الدخل لدى الفقراء كنسبة مئوية من مجموع الاستهلاك.

جـ معدلات الوفيات دون الخامسة هي للفترة ١٩٨٠ – ٨٥ ما عدا بالنسبة للصين وجنوب آسيا حيث الفترة هي ١٩٧٥ – ٨٠

Source: *World Development Report 1990. Poverty* (New York: Oxford University Press, 1990), Table 2.1, p. 29.

ولا ينتشر الفقر في الدول النامية بصورة متساوية. فنصف السكان تقريباً في جنوب الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا فقراء، مقارنة بحوالي ٢٠ بالمائة في شرق آسيا و ١٠ بالمائة في أوروبا الشرقية. ويتفاوت حدوث الفقر في كل من داخل الأقاليم وداخل الدول. ففي جنوب آسيا، كان ٥١ بالمائة من السكان فقراء في أواسط الثمانينات. ووصل هذا الرقم إلى ٤٣ بالمائة في الهند، وفي باكستان وسري لانكا وصل الرقم إلى ٢٣ و ٢٧ بالمائة على التوالي.[٦] أما نسبة معدلات الفقر في الريف إلى الفقر في المدن لثلاثة عشر دولة نامية في الثمانينات فقد تراوحت من ١,٣ إلى ١ في غواتيمالا والمكسيك وماليزيا إلى ٣,٧ في أندونيسيا، و ٤,٦ في ساحل العاج و ٦,٠ في كينيا.[٧] كما أن المناطق الريفية سيئة نسبياً على المقاييس الأخرى الخاصة بالرفاه. فمعدلات وفيات الأطفال الرضع في المناطق الريفية غالباً ما تكون ٣٠ إلى ١٠٠ بالمائة أعلى مما هي في مناطق المدن، كما أن الحصول على المياه السليمة هو بصورة عامة نصف إلى ثلاثة أرباع ما هو عليه المستوى في المدن.[٨]

هل ازداد الفقر أم قل؟

يوضح جدول ٢ التغيرات على الفقر من الستينات أو السبعينات حتى أواسط الثمانينات في عدد مختار من الدول. وجميع الدول التي توافرت عنها البيانات تظهر تدنيات في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في الفقر ما عدا الهند والمغرب وسري لانكا، وهي الدول التي مرت بتدنيات في عدد الناس الذين يعيشون في الفقر على الرغم من تزايد السكان. وعجز الدخل المتوسط (أو المسافة المتوسطة للدخل أو الاستهلاك لدى الفقراء تحت مستوى دخل الفقر، كنسبة مئوية لخط الفقر) تدنى هو أيضاً كذلك. ولا توجد بيانات موثوقة لدول جنوب الصحراء الإفريقية ولكن حسابات البنك الدولي تشير إلى أنه ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥، ازدادت أعداد الأفراد الذين يعيشون في الفقر في جنوب الصحراء الإفريقية بـ ٥٥ مليون على الأقل.

وبحلول عام ١٩٩٠، يبدو أن المصاعب الاقتصادية التي مرت في الثمانينات أدت إلى تآكل المكاسب التي تحققت في التخفيف من الفقر. والنسبة المئوية للناس الذين يستهلكون

جدول ٢. التغيّرات في الفقر ١٩٦٠ – ١٩٨٥، دول مختارة

	طول الفترة	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر		عدد الفقراء (مليون)		متوسط عجز الدخل (٪)	
	(سنة)	أول سنة	آخر سنة	أول سنة	آخر سنة	أول سنة	آخر سنة
البرازيل (١٩٦٠ – ٨٠) أ، ب	٢٠	٥٠	٢١	٣٦ر١	٢٥ر٤	٤٦	٤١
كولومبيا (١٩٧١ – ٨٨) أ	١٧	٤١	٢٥	٨ر٩	٧ر٥	٤١	٣٨
كوستاريكا (١٩٧١ – ٨٦) أ	١٥	٤٥	٢٤	٠ر٨	٠ر٦	٤٠	٤٤
الهند (١٩٧٢ – ٨٣)	١١	٥٤	٤٣	٣١١ر٤	٣١٥ر٠	٣١	٢٨
أندونيسيا (١٩٧٠ – ٨٧)	١٧	٥٨	١٧	٦٧ر٩	٣٠ر٠	٣٧	١٧
ماليزيا (١٩٧٣ – ٨٧) أ	١٤	٣٧	١٥	٤ر١	٢ر٢	٤٠	٢٤
المغرب (١٩٧٠ – ٨٤)	١٤	٤٣	٣٤	٦ر٦	٧ر٤	٤٦	٣٦
باكستان (١٩٦٢ – ٨٤) أ، ب	٢٢	٥٤	٢٣	٢٦ر٥	٢١ر٣	٣٩	٢٦
سنغافورة (١٩٧٢ – ٨٢)	١٠	٣١	١٠	٠ر٧	٠ر٢	٣٧	٣٣
سري لانكا (١٩٦٣ – ٨٢) أ	١٩	٣٧	٢٧	٣ر٩	٤ر١	٣٥	٢٩
تايلند (١٩٦٢ – ٨٦) أ، ب	٢٤	٥٩	٢٦	١٦ر٧	١٣ر٦	٠٠	٣٥

ملاحظة: يستخدم هذا الجدول خطوط الفقر الخاصة بكل دولة على حدة. واستخدمت في الجدول خطوط الفقر الرسمية أو التي تستخدم بصورة عامة كلما كان ذلك متاحاً. وفي حالات أخرى، وضع خط الفقر عند ٣٠ بالمائة من متوسط الدخل أو الإنفاق. ومدى خطوط الفقر معبَّر عنها بالإنفاق لكل عضو من أعضاء الأسرة وبدولار تعادل القوة الشرائية هو تقريباً ٣٠٠ دولار إلى ٧٠٠ دولار في عام ١٩٨٥ ما عدا بالنسبة لكوستاريكا (٩٦٠ دولار) وماليزيا (١٤٢٠ دولار) وسنغافورة (٨٦٠). وقد بُنيت القائمة على الانفاق بالنسبة لكل عضو من أعضاء الأسرة، ما لم تجر الإشارة إلى غير ذلك. ومتوسط عجز الدخل هو المسافة الوسطية للاستهلاك أو الانفاق عند الفقراء دون خط الفقر، كنسبة من خط الفقر.

أ القياسات لهذه المعلومات تستخدم الدخل لا الانفاق

ب القياسات لهذه المعلومة هي للأسرة وليس للفرد الواحد في الأسرة.

Source: World Bank *World Development Report, Poverty* (New York: Oxford University Press, 1990), Table 3.2, p. 41.

أقل من ٣٧٠ دولار في العام كان ثابتاً عند ٣٣ بالمائة في كل من عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، وتزايد عدد الذين يعيشون في الفقر خلال هذا الوقت بحوالي ٢ بالمائة في السنة، وهي متوسط الزيادة في عدد السكان. وكانت هناك بعض الاختلافات بين الأقاليم. فقد تدنى الفقر في شرق وجنوب آسيا ولكنه ازداد في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء الإفريقية. وفي جنوب الصحراء الإفريقية الآن أكبر فجوات الفقر، والتوقعات تبدو مظلمة، على ضوء التنبؤات التي تقول بنمو اقتصادي منخفض.[١٠]

وتباطأت التنمية في المقاييس الأخرى الخاصة بالرفاه في الثمانينات كذلك. وفي حين تحققت تحسينات هامة في الحالة الصحية و الوصول إلى التعليم في السبعينات، إلا أنه لم تحدث سوى مكاسب منخفضة في الثمانينات.

هل من يكون فقيراً، يظل دائماً فقيراً ؟

هل الناس يدخلون الفقر ويخرجون منه في الدول النامية أم أن الفقر بلوى دائمة لشريحة خاصة من المجتمع؟ فإذا كان الفقر مزمناً، فإن السياسات التي تحاول أن تجعل الفقراء أكثر إنتاجية (مثل إصلاح الأراضي والتعليم والقروض) سياسات مناسبة. وإذا كان الفقر مؤقتاً أكثر من ذلك، فإن خطط إحداث الاستقرار في الدخل مثل خطط أعمال الإغاثة العامة من المجاعة في جنوب آسيا وبرامج القروض هي مناسبة.[١١]

والمعلومات الممتدة على فترات زمنية طويلة حول الأفراد[١٢] واللازمة للتصدي لهذه القضايا معلومات نادرة. وقد وجدت إحدى الدراسات في الهند لـ ٢١١ أسرة زراعية على مدى الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٣ أنه على الرغم من أن هناك حجماً كبيراً من الفقر المزمن المستمر، إلا أن مجموعة كبيرة نسبياً من الناس تتحرك داخل الفقر وتخرج منه. وفي المتوسط كان ٥٠ بالمائة من هذه الأسر أُسَراً فقيرة؛ وأعلى معدل للفقر في أي سنة من السنوات كان ٦٤ بالمائة وأدنى معدل كان ٤١ بالمائة. وفي المتوسط، فإن ٨٤ بالمائة من الفقراء في أي سنة من السنوات كانوا أيضاً فقراء في السنة السابقة على ذلك. وكانت نسبة الأسر التي لم تكن فقيرة قط هي ١٢ بالمائة، ونسبة الأسر الفقيرة في كل سنة من السنوات هي ١٩ بالمائة، كما كان ٤٤ بالمائة من الأسر التي جرت عليها الدراسة فقيرة خلال ست

سنوات أو أكثر من سنوات الدراسة التسعة.[١٣] ويساعد مثل هذا النوع من البيانات أيضاً على تحديد العوامل المسؤولة عن تحرك الأفراد والأسر داخل وخارج الفقر.

لماذا الفقراء فقراء؟

يرتبط الفقر بالأجور المنخفضة ونقص رأس المال البشري مثل التعليم والصحة ونقص الموجودات التي تؤدي إلي اكتساب الدخل مثل الأرض؛ وبعدم المساواة في الدخل وغياب النمو الإقتصادي؛ وبحجم الأسر الكبيرة؛ وبالجنس (الذكور والإناث) والعنصر والأثنية (العرقية).

نقص الدخل ورأس المال البشري والموجودات

المصدر الرئيسي للدخل عند الفقراء هو ما يكتسبونه من العمل، وبصورة أساسية العمل غير الفني أو الذي لا يحتاج إلى مهارات خاصة. وبالنسبة لمعظم الدول في جنوب الصحراء الإفريقية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً برب الأسرة العامل في المزارع. ولكن هذا النمط أكثر تنوعاً في جنوب آسيا.[١٤] فالدخل يأتي، بين فقراء المدن، في الأساس، من العمل في القطاع غير الرسمي مما ينجم عنه دخلاً منخفضاً عالي التغير.

ويكمل أطفال الفقراء المدرسة بصورة أقل من أطفال الأسر ذات الدخل الأعلى. ويعود هذا جزئياً لأنهم أقل قدرة على تحمل الرسوم المدرسية وجزئياً لأن الإنفاق التعليمي الحكومي بصورة إجمالية ينزع لمحاباة غير الفقراء.[١٥] وبالإضافة إلى ذلك، فإن نوعية التعليم المدرسي الذي يوفر للفقراء أدنى من نوعية التعليم المدرسي الذي يوفر لأطفال الأسر الأكثر ثراءً؛ اذ أن الأكثر احتمالاً هو أنَّ الفقراء سيلتحقون بالمدارس الريفية التي لا تحظى بالدعم المالي الكافي، والأقل احتمالاً هو قيامهم بالالتحاق بالتعليم الخاص عالي النوعية.[١٦] والفروق النوعية هامة بصورة خاصة لأن أطفال الأسر الأكثر فقراً يستفيدون أكثر من أطفال الأسر الأكثر غنى من ازدياد الفرص التعليمية المتاحة ومن نوعية التعليم.[١٧]

كما يتلقى الفقراء أيضاً، رعاية صحية أقل، سواء تلك التي تشتري من القطاع الخاص أو التي يوفرها القطاع العام، وبالتالي فإن بينهم مستويات أعلى من نسب الأمراض

والوفيات. ونسبة الأمراض تخفض من القدرة على الكسب، كما أن نسبة الوفيات الأعلى تزيد احتمالات فقدان المعيل الرئيسي في الأسرة. فالفقراء يموتون أصغر سناً ولديهم فترات عجز أطول. وعلى سبيل المثال، كانت معدلات وفيات البالغين في المناطق الفقيرة في بورتو إليجر (porto Alegre) في البرازيل ٧٥ بالمائة أعلى مما هي عليه في المناطق الغنية في أواخر الثمانينات.[١٨]

وهناك صلات هامة بين الصحة والتعليم. فثقافة الوالدين وصحة الأطفال ترتبطان ارتباطاً ايجابياً. والصحة المعتلة والتغذية السيئة تخفض التسجيل في المدرسة بين الأطفال، وبخاصة بالنسبة للفتيات، وتخفض التحصيل الأكاديمي. إذ يتخلف الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، بين الأطفال في منطقة تعاني من الفقر في شمال شرق البرازيل، بنسبة ٢٠ بالمائة عن متوسط الكسب في درجات التحصيل العلمي على مدى فترة عامين. وهذه الآثار تخفض الإنتاجية المستقبلية على المستويين الفردي والقومي.[١٩]

كما أن الفقراء أيضاً أقل احتمالاً من غير الفقراء أن يجدوا موجودات أخرى تولِّد لهم دخلاً، وبخاصة الأرض. ففي جنوب آسيا وجنوبي إفريقيا وأجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية يرتبط الفقر بعدم ملكية الأرض.[٢٠] وحيثما يتوافر لدى الفقراء إمكانية الوصول إلى الأرض، فإن هذه الأرض تكون اما ذات نوعية سيئة وتفلح وفق ترتيبات استئجارية، ومملوكة ملكية جماعية، أو أرض عامة ذات عائدات أقل من الأراضي المملوكة ملكية خاصة. وفي بعض أقاليم العالم، فإن عدم ملكية الأراضي في ازدياد، مما يعرض الفقراء لأخطار أكبر بسبب الاعتماد المتزايد على أجور العمل للحصول على المعيشة.

والأسر الريفية ماهرة إلى حد كبير في التعامل مع التذبذبات في الداخل الناجمة عن دورة المحاصيل. وتأتي بعض تسهيلات الدخل من ساعات العمل المتزايدة؛ وبعضها من تشغيل الرجال في الاقتصاد النقدي؛ والبعض الآخر من تشغيل النساء في مزرعة الأسرة أو صناعات الكوخ المحلية وخدماتها والتجارة على نطاق صغير؛ والبعض من بيع الأمتعة؛ والبعض من الاقتراض المحدود من مقرضي النقود أو خلال الدين من أصحاب الحوانيت. والمزيد من التسهيلات تأتي من هجرة أفراد الأسرة ومن تزويج البنات خارج الأسرة. والأسر ذات الدخل الأكثر عرضة

للتقلبات تقوم بتزويج البنات خارج الأسرة إلى الرجال من مناطق سقوط أمطار أو مناخ مختلف لكي تخفض التغيرات في الاستهلاك بصورة أكثر فعالية.[٢١] والوصول إلى هذه المصادر التي تسهل الاستهلاك تخفض من الارتباط بين الفقر وعائدات الأسرة الجارية. للأُسر الفقيرة جداً من المحتمل بصورة أقل أن يكون لها موجودات لبيعها لتجنب الفقر في أوقات فشل المحاصيل وكذلك ضمانات للدخل مثل الهجرة والزواج؛ وهكذا فهي تظل تعتمد على مكتسباتها الجارية من وراء عملها.

دور النمو الاقتصادي واللامساواة في الدخل

يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة رئيسية لزيادة دخل الفقراء وشبه الفقراء وبالتالي فهو وسيلة هامة يمكن من خلالها تخفيض الفقر. وتوحي الدلائل من اثني عشر دولة أن نمو الدخل من الستينات حتى الثمانينات أدى إلى تخفيض حدوث الفقر في الدول النامية، وأن الصعوبات الاقتصادية في الثمانينات أدت إلى زيادته بعض الشيء.[٢٢] وكانت تدنيات الفقر أكبر ما تكون في تلك الدول التي نمت بأسرع ما يكون (بأكثر من ٣ بالمائة في العام) وأقل ما تكون في تلك الدول التي نمت بأبطأ ما يكون (بأقل من واحد بالمائة في العام). ووجد تحليل للتغيرات في بيانات الفقر في الستينات في ١٦ دولة أن واحداً بالمائة من النمو في متوسط الاستهلاك يرتبط باثنين بالمائة من التدني في الفقر، رغم أن هذا اختلف بدرجة كبيرة بين الدول وفقاً لمستوى الفقر.[٢٣]

ويمكن أن يحدث المزيد من تدنيات الفقر من خلال تخفيض اللامساواة في الدخل، حتى لو لم يكن هناك زيادة في الدخل المتوسط. فنمو الدخل واللامساواة ليسا بالضرورية مستقلان عن بعضهما البعض. فقد وجد البنك الدولي أنه في دولٍ مثل كولومبيا، حيث زاد النمو من الدخل المتوسط وخفض من اللامساواة في الدخل، انخفض الفقر بأكثر من ذلك الانخفاض الذي جرى تفسيره على أساس الزيادة في الدخل المتوسط وحده.[٢٤] ووجدت دراسة أخرى أن التغيرات في اللامساواة النسبية وفي المستوى الأولي للفقر كانت مسؤولة عن معظم التقدم الذي حدث في تدني الفقر الذي لم يكن النمو في متوسط الاستهلاك مسؤولاً عنه.[٢٥]

دور حجم الأسرة

يرتبط حجم الأسرة الكبيرة بصورة إيجابية مع كون الأسرة فقيرة، ولذلك استنتج البعض أن الحجم الكبير للأسرة هو سبب الفقر.[٢٦] ويمكن للحجم الكبير للأسرة أن يؤدي إلى الفقر عن طريق التقليل من قدرة النساء على العمل مقابل الأجر، وعن طريق تقليل رأس المال البشري (التعليم والصحة) عند الأطفال، وعن طريق التقليل من قدرة الأسرة على التوفير والاستثمار لحماية نفسها من التدنيات غير المتوقعة في الدخل.[٢٧] وتجد الدراسات عن الدول النامية، بصورة عامة، دليلاً على الأثر السلبي لحجم الأسرة على رفاه الأطفال (الحصول على التعليم والقدرة الفكرية والصحة)، ولكن النتائج التجريبية في الدول النامية مختلفة فيما بينها.

ويزداد تحديد الأثر الواحد من آثار حجم الأسرة تعقيداً بالحقيقة القائلة إن وجود العلاقة (بين حجم الأسرة والفقر) وقوتها قد يتأثران بمستوى التنمية الاقتصادية في الدولة؛ وبالترتيبات المعيشية لأطفال الأسرة وليس بمجرد عدد أفرادها؛ وبالمسافة الزمنية بين الحمل والحمل وفيما إذا كانت الولادات سابقة لأوانها أم لا؛ وكذلك بمدى إسهام الحكومة في التعليم والصحة.[٢٩] والمزعج بصورة خاصة الحقيقة القائلة إن عدد الأطفال في الأسرة وإنفاق الأسرة على تعليم وصحة الأطفال قد يتحددان بصورة مشتركة؛ أي أن حجم الأسرة قد يكون سبباً ونتيجة للفقر في آن واحد. وإذا جرى تجاهل هذا التحديد المشترك، فإن تقدير أثر حجم الأسرة على الفقر سيكون غير دقيق. وزيادة على ذلك فإن نسبة المواليد الأقل والنمو السكاني الأقل قد لا يترجمان إلى تعليم وصحة أفضل ومستويات أقل من الفقر. وكما لاحظ أحد الكتاب: «فإنَّ التدني في نسبة المواليد المحفوزة من الخارج قد تعني أيضاً تخفيضاً في المقدار المكرس للأطفال، الأمر الذي يجعل المقدار المتاح لكل طفل بدون تغيير».[٣٠]

ويجري التغلب على الكثير من هذه المشاكل في مجموعة من الدراسات المنهجية المتقدمة التي تدرس العلاقة بين حجم الأسرة والاستثمار في رأس المال البشري. ووجدت الدراسات التي أجريت في ماليزيا والهند وأندونيسيا أن مولوداً آخر غير متوقع نتيجة لولادة توأم يؤدي إلى تدني تعليم الأطفال بنسبة ١٧ بالمائة إذا حدث الطفل الإضافي عند أول

حمل، وبنسبة ٣٤ بالمائة عند حدوثه في الحمل الثالث أو الرابع. وتدل هذه الدراسات أيضاً أن تأجيل المواليد والفترات الأوسع بين الحمل والحمل والمواليد الأقل تزيد من وزن الأطفال عند الولادة، وهذا محدد رئيسي في وفيات الأطفال الرضع وفي نمو الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة. وهذه الآثار البيولوجية صغيرة. وعلى سبيل المثال، فإن مضاعفة فترات الميلاد ستزيد من وزن المولود بحوالي ٣ إلى ٦ بالمائة، وتأجيل الميلاد لمدة سنة يزيد وزن المولود بما بين ١,٤ و ٣,٢ بالمائة.[٣١]

إن أثر الفقر على الأطفال أمر هام، جزئياً، بسبب انتقال الفقر من جيل إلى الجيل الذي يليه. وبصورة عامة، يبدو أن العدد الكبير من الأطفال في الأسرة الواحدة له آثار سلبية على تعليم وصحة الأطفال، ولكن هذه الآثار تبدو قليلة من الناحية الكمية؛ وزيادة على ذلك، تبيَّن بعض الدراسات أثراً إيجابياً وبعضها لا يظهر أي أثر. (انظر الفصل السادس في هذا الكتاب للمزيد حول الأوضاع التي تؤثر على أثر حجم الأسرة).

الجنس والعنصر والسن والعرقيَّة

في حين أن الإناث يُمثَّلْنَ تمثيلاً مفرطاً في الأسر الفقيرة في الدول النامية فإن هذا لا يبدو هو الحال في معظم الدول المتقدمة.[٣٢] وعلى أية حال، فإن النساء محرومات بالنسبة للرجال بكل المقاييس الأخرى الخاصة بالرفاهية. ولأن أجور النساء أقل، فإن عليهن أن يعملن فترات أطول من الرجال لتحقيق مستويات معيشية مماثلة، وكذلك فإن معدلات الوفيات بين الأطفال الإناث هي أعلى في بعض الدول كما يُحابى الذكور في الحصول على التعليم.

ومن المحتمل أن اللامساواة داخل الأسرة هي أكبر في الأسر الكبيرة، رغم أن من الصعب اثبات ذلك؛ فالاختبارات التجريبية المباشرة على هذه العلاقة المفترضة نادرة.[٣٣] والأسر الأكبر حجماً تلقي بعبء إضافي على عاتق النساء ولربما على عاتق الأطفال الإناث كذلك. ومثل هذه الديناميكيات فيما بين الأسرة الواحدة لها دلالتها في تصميم السياسات الهادفة للتخفيف من الفقر. وعلى سبيل المثال، فإن دخلاً إضافياً بيد المرأة من شأنه أن يزيد نصيب ميزانية الأسرة الذي ينفق على التعليم والصحة بمقدار أربع مرات أكثر مما لو كان هذا الدخل الإضافي تحقق عن طريق الرجل.[٣٤]

ورغم أن النساء قد لا يكن ممثلات تمثيلاً مفرطاً في الفقر، إلا أنه لا يتوافر لهن احتمالات أقل للهروب من الفقر. إذ يتوجب عليهن قضاء المزيد من وقتهن على الشؤون المنزلية ؛ والتمييز الواضح يمنعهن من استثمار الفرص المتاحة لهن بصورة كاملة في سوق العمل؛ وفرص العمل للنساء أكثر حساسية فعلية زمنية مما هي عليه الحال بالنسبة للرجال.[٣٥] ولأن النساء بصورة عامة لديهن مطالب أضعف من موارد الأسرة، فإنهن يعتمدن بصورة أكبر على الأطفال لأمنهن الاقتصادي ومكانتهن الاجتماعية. ومثل هذه الآثار هي أقوى في إفريقيا مما هي عليه في آسيا. ولذلك فإن خطط التخفيف من الفقر أو رفع الفقر تحتاج إلى التصدي لاعتماد النساء الاقتصادي والاجتماعي على الأطفال.

كذلك فإن العنصر (Race) والعرقية (Ethnicity) ترتبطان أيضاً بالفقر. ففي أمريكا اللاتينية، كما في الكثير من الدول النامية، فإن الشعوب الأصلية فقيرة بصورة غير متناسبة. والأطفال والمرضى يُمثَّلون تمثيلاً مفرطاً بين الفقراء، في حين أن كبار السن غير ممثلين سوى تمثيل أقل في الوقت الحاضر. وعلى أية حال، فإن هذا الوضع آخذ في التغير في آسيا وأمريكا اللاتينية نظراً لأن سكانهما يصبحون أكثر تقدماً في العمر.[٣٦]

آثار النمو السكاني على الفقر

إذا كان النمو السكاني يؤثر على الفقر فإن من المحتمل أنه يفعل ذلك عن طريق التأثير على إحدى متلازمات الفقر التي نوقشت فيما سبق. وبعبارة أخرى فإن النمو السكاني قد يؤثر على الفقر عن طريق التأثير على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وقيمة المكتسبات وغيرها من الموجودات ؛ أو بالتأثير على توفير خدمات التعليم والصحة ؛ أو من خلال حجم الأسر وبنيتها.

النمو السكاني والتنمية الاقتصادية

هل النمو السكاني يخفض التنمية الاقتصادية، على الأقل كما يجري قياسها وفق دخل الفرد الواحد ؟ لقد خلُصت دراسة أجرتها الأكاديمية القومية للعلوم في عام ١٩٨٧ أنه في حين أن هناك آثاراً سلبية وإيجابية لنمو السكان، فإنه عند أخذ الاعتبارات الأخرى في الحسبان، فإن النمو السكاني الأبطأ سيكون مفيداً للتنمية الاقتصادية.[٣٧] وقامت هذه الدراسة

بتفحص العلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية عن طريق التحليل التراجعي للبيانات الخاصة بـ٧٥ دولة نامية. وجرى تفحص مقياسين من مقاييس التنمية الاقتصادية: إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد في عام ١٩٨٨ والنمو السنوي في إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٩. وجرى تقسيم النمو السكاني إلى نمو حديث ونمو سابق، مع تعريف النمو الحديث على أنه النمو السنوي ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ والنمو السابق على أنه النمو السنوي ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠. وتم عمل هذا التمييز لأن الآثار القصيرة المدى والبعيدة المدى للنمو السكاني قد تختلف والتأثيرات السكانية قد تحتاج إلى الوقت كي تحدث. وفشلت التحليلات الأسبق عهداً للعلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية بصورة عامة في التمييز بين النمو السكاني الحديث والسابق. ووجدت الدراسة أن النمو السكاني الحديث الأعلى (أي ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩) كان مرتبطاً بإجمالي ناتج قومي للفرد الواحد أدنى في عام ١٩٨٩ وبنمو سنوي أبطأ في إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد، في حين أن النمو السكاني السابق كان مرتبطاً ايجابياً بهذه القياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية.[٣٨] وهذه النتائج شبيهة بنتائج تم التوصل لها بالنسبة لأوائل الثمانينات.[٣٩]

وقد يحدث الأثر السلبي لأن النمو السكاني يخفِّض التوفير والاستثمار ويحوِّل الإنفاق الحكومي بعيداً عن رأس المال والبنية التحتية إلى التعليم والصحة، التي تستغرق زمناً أطول كي تعطي ثمارها. وقد تحدث الآثار الإيجابية على المدى الأطول بسبب وجود قوة عاملة متزايدة أو بسبب الفعاليات المحفزة في الإنتاج التي تصاحب الأسواق الأكبر والتنظيم الحكومي والخدمات العامة والبنى التحتية المحسنة نتيجة للكثافة السكانية المتزايدة.[٤٠] وخلصت إحدى الدراسات إلى أن «الدول ذات التدني الحاد في معدلات النمو تميل إلى أن يكون لها معدلات أعلى في نمو معدل دخل الفرد بسبب أن هذه الدول قادرة على الإفادة من معدلات القوى العاملة الأعلى للفرد الواحد وبسبب الزيادات في إجمالي الناتج القومي بالنسبة للعامل الواحد».[٤١]

ولقياس الرفاه – لا مجرد الدخل بالنسبة للفرد الواحد (والذي لا يعدو كونه سوى مقياساً واحداً من مقاييس الرفاه)، جرى إحداث ارتداد مؤشِّر التنمية البشرية (HDI) الخاص

ببرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة على النمو السكاني. وهذا المؤشر (نسخة عام ١٩٩٠) عبارة عن مقياس يجمع درجات دولة ما على (لوغاريتم) إجمالي الناتج المحلّي للفرد الواحد، والتوقع العمري والتعليم وهكذا يأخذ بعين الاعتبار أبعاد التعريف الأوسع للفقر التي جرت مناقشتها فيما سبق.[٤٢] وتدل الارتدادات على أنّ النمو السكاني الحديث يرتبط بالأداء الأسوأ في توصيل الدخل والصحة والتعليم، في حين أن النمو السكاني السابق يرتبط إيجابياً مع المؤشر.[٤٣] وكما هي الحال بالنسبة لارتدادات التنمية الاقتصادية، فإن الأثر السلبي على المدى القصير هو أكبر من الأثر الإيجابي على المدى البعيد، مما يشير إلى أن الأثر الصافي لنمو السكان على التنمية البشرية هو أثر سلبي.[٤٤]

ولا بد من التعامل مع هذه النتائج ببعض الحذر. فالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية من المحتمل أن يؤثرا على التغير السكاني بقدر ما يتأثران به. والتباطؤات (lags) التي تؤثر هذه المتغيرات بها على بعضها بعضاً غير معروفة، ولا بدّ أ نه أُسيء تحديدها في التحليل السابق، وقد تعكس عوامل الارتباط بين السكان والنمو الاقتصادي ظروفاً تاريخية خاصة (أي المتغيرات المحذوفة) ولا تعكس السببية. وإذا لم تكن هناك علاقة سببية بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية، عندها فإن السياسات الرامية لتخفيض النمو السكاني لن تؤثر بالضرورة على التنمية أو الفقر.

النمو السكاني وتوزيع الدخل

ما هو الأثر الذي يتركه النمو السكاني على توزيع الدخل؟ هناك اعتقاد واسع الانتشار أن النمو السكاني يجعل توزيع الدخل أكثر سوءا. على أية حال، فإن المراجعة الدقيقة لأدبيات الموضوع تدل على أن الدليل على الأثر النظري أمر مبهم. فتأثير النمو السكاني يعتمد على مقياس اللامساواة المستخدم وعلى مصدر وطبيعة التغير السكاني. والنمو السكاني الذي ينجم عن نسبة المواليد الأعلى بين الفقراء قد يكون له تأثير مختلف على اللامساواة عن تأثير زيادات المواليد من كل فئات الدخل في المجتمع أو عن تأثير التدنيات في نسبة الوفيات.[٤٥] وبالنتيجة، لا يمكن فحص الافتراضات الخاصة بأثر النمو السكاني على الوضع الاقتصادي النسبي إما باستخدام القطاعات المتقاطعة أو الملاحظات المتسلسلة زمنياً

حول القياسات المعيارية للامساواة. وقد لا يكون لتدخلات السياسات لتخفيض معدل النمو السكاني، المبنية على مجرَّد الآثار السلبية للنمو السكاني على توزيع الدخل بين السكان الموجودين فعلاً، أي أساس من الصحة.[٤٦]

ويمكن للدليل على الأثر السلبي لحجم الأسرة على وزن الطفل عند ولادته وعلى تغذيته وتعليمه ودخله المستقبلي المتوقَّع واللامساواة المتزايدة في الأجيال القادمة أن يقدِّم وجهة نظر يمكن الدفاع عنها تقول بأن النمو السكاني السريع لا يضطرد مع رفاه الأجيال القادمة. وعلى أية حال، فإنه مع وجاهة هذا الافتراض، فإن الدليل على الأهمية الكمية لهذا الافتراض لم يجر بعد إثباتها.

النمو السكاني والمكتسبات المالية والموجودات الأخرى

إذا كان النمو السكاني الناجم عن نسبة المواليد العالية يزيد الفقر، فإنه من المحتمل أنه يقوم بذلك عن طريق تخفيض الأجور، جزئياً على الأقل. وفي الحالة النموذجية الرئيسية،يؤدي النمو السكاني، مع تخلُّف ما، نمو قوة العمل؛ وتزداد إتاحة الأراضي ببطء أو لا تزداد على الإطلاق؛ ويستوعب التصنيع جزءاً صغيراً من زيادة قوة العمل فحسب؛ وتتردى نسبة الأرض بالنسبة للفرد الواحد وتزداد اللاملكية للأراضي؛ وكنتيجة لذلك، تتدنى الأجور الحقيقية ويزداد الفقر. على أية حال، فإن هذا النمط لا ينطبق على معظم الدول، على الأقل في الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠ . إذ على الرغم من النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل، كانت الدول النامية بصورة عامة قادرة على «استيعاب» العرض الجديد من العمالة مع الإنتاجية الأعلى ومعدل دخل أعلى للفرد الواحد مع تحوُّل نحو العمالة الأكثر إنتاجاً.[٤٧] وكان هناك استثناءات على أية حال، بصورة رئيسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولا يعني الاستيعاب الناجح نسبياً لقوة العمل المتنامية أن الأجور لمْ تكن أعلى في غياب النمو السكاني؛ إلا أنه يعني، على أية حال، أنه كان هناك تسهيلات في الكثير من الدول أبقت على الأجور من الهبوط. وتضم الأمثلة على هذه التسهيلات: التوسع في الأراضي وازدياد كثافة الاستعمال (في البنجاب في الهند؛ وباكستان؛ وتايلند؛ والفلبين؛ وكينيا)؛ واستصلاح

الأراضي (في الصين وتايوان)؛ وازدياد العمالة الريفيَّة غير الزراعية (في تايوان وتايلند وكوريا).[٤٨] وقامت الدول التي استطاعت بأكثر ما يكون من النجاح استيعاب العمل وتخفيض الفقر بذلك عن طريق تشجيع النمو الذي يحبِّذ ما لدى الفقراء من إمكانيات (أي العمل أساساً ولكن الأرض كذلك)؛ وكذلك أيضاً عن طريق تطوير رأس المال البشري لدى الفقراء.

ثَمَّةَ سؤال هام يثار بفعل النجاح السابق في التعامل مع النمو السكاني هو فيما إذا كان هذا النجاح سيستمر. إذ يتوقع أن يستمر نمو القوة العاملة بمعدل حوالي ٢ بالمائة في العام. وعلى معدل الـ ٣٠ سنة الماضية، أضاف هذا النمو ٧٠٠ مليون إلى القوة العاملة في الدول النامية؛ وفي الـ٣٠ سنة القادمة، سيضيف ١,٢ بليون.[٤٩] إلا أن الاحتمالات بحدوث استيعاب ناجح في إفريقيا هي احتمالات قاتمة لأن الابتكارات الزراعية أثبتت أنها مراوغة لا يمكن تحقيقها، وأن نوعية الأراضي آخذة في التردي، كما أن الأسواق التصديرية للمنتجات التقليدية ضعيفة. كما أن الاحتمالات الزراعية قاتمة أيضاً في أمريكا اللاتينية، حيث لا يوجد سوى احتمال ضعيف لحدوث توسع زراعي، وتكمن الآمال في نمو العمالة في المناطق المدينية. والاحتمالات هي أفضل ما تكون في آسيا، حيث يبدو أن المزيد من الابتكارات في التكنولوجيا والعمالة خارج المزارع هما من الأمور الممكنة. وعلى أية حال، وحتى في آسيا، فإن كثافة الزراعة عالية بالفعل من قبل، كما أن المزيد من التخفيضات في حجم أراضي المزارع ربما سيؤدي إلى تدني الإنتاجية؛ كما أن عدم ملكية الأراضي (وبخاصة في بنغلادش والهند) هي مشكلة خطيرة.

وتشير بعض الدلائل أن نمو السكان أدى إلى تخفيض العنصر غير التبادلي من الدخل والذي يؤثر على الفقراء أكثر من غيرهم من الفئات. ويضم العنصر غير التبادلي الفواكه والحيوانات البريّة؛ وحطب الوقود ؛ ومواد البناء وعمل سطوح المنازل؛ والمياه من الخزانات ومجاري المياه والبرك؛ وتربية الدواجن بدون قيود؛ وبعض الرعى المحدود للمواشي. فقد وجدت دراسة للأجزاء الاستوائية من الهند أن الإنتاج من موارد الممتلكات العامة كان يمثل ١٤ إلى ٢٣ بالمائة من دخل الفقراء. وتدنت موارد الممتلكات العامة المتاحة للقرويين ما بين

٣٠ إلى ٥٥ بالمائة ما بين الخمسينات والثمانينات، وحصلت أكبر التدنيات في القرى ذات النمو السكاني الأكبر.[٥٠] ولم يكن هذا نتيجة للنمو السكاني فحسب ولكن كذلك بسبب التغيرات في السياسات الحكومية والتغير التكنولوجي وحقيقة أن الممتلكات العامة ازدادت في قيمتها الاقتصادية، وبالتالي خلق الحوافز لبيعها للمصالح التجارية. ووُجِدت نتائج مماثلة في إحدى الدراسات التي أجريت في بنغلادش.[٥١]

النمو السكاني وحجم الأسرة

إذا كان العدد الأكبر من الأطفال في أُسرة ما يخفِّض من الرفاه، إذن كيف تترابط عوامل حجم الأسرة والمسافات الزمنية بين الحمل والحمل ونسبة المواليد والنمو السكاني؟ وهذا السؤال أصعب مما يبدو. وتظهر البيانات أن نسبة المواليد العالية والنمو السكاني السريع لا ترتبط بصورة أوتوماتيكية بالعدد الكبير من النسل الذين يتنافسون على موارد الأسرة ولا ترتبط بنفس الصورة بالمسافات الزمنية بين الحمل والحمل. وعلى سبيل المثال، فرغم أن معدل المواليد الإجمالي في مالي يقرب من ضعف ما هو عليه في جمهورية الدومينيكان (٦,٩ و ٣,٦ على التوالي)، فإن الطفل في المعدل في مالي سيكون له ٣,٤ من نسله على قيد الحياة مقابل ٣,٧ للطفل في جمهورية الدومينيكان.[٥٢] وعلى الرغم من اختلاف معدلي المواليد الإجماليين، فإن كلاً من الدولتين كان لديها معدل نمو سكاني ٢,٤ بالمائة في الثمانينات.

وفي الدول المشابهة في معدلات المواليد الإجمالية ومعدلات نمو السكان والأعداد المتوسطة من النسل هناك نسب مئوية مختلفة من سكانها في حالة الفقر. وعلى سبيل المثال، فقد تنامى سكان كل من أندونيسيا وكولومبيا بمعدل سنوي قدره ٢,١ بالمائة في الثمانينات، وكلاهما فيه معدل مواليد إجمالي وعدد متوسط من النسل قريب من ٣,٠ ومع ذلك فإن ٢٥ بالمائة من سكان كولومبيا عاشوا في الفقر في تلك الفترة مقارنة بـ ١٧ في المائة من سكان أندونيسيا. كما أن تايلند، ذات معدل مواليد إجمالي وعدد متوسط من النسل لا يزيد في حجمه عن ثلثي حجم ما في هذين البلدين، كان بها ٢٦ بالمائة من السكان يعيشون في فقر.[٥٣]

وعند احتساب معاملات الارتباط بين عدد متوسط النسل والمسافات الزمنية بين الحمل والحمل والنمو السكاني لـ١٩ دولة نامية كانت البيانات عنها متاحة، لم تكن معاملات الارتباط هذه إيجابية بشكل موحّد ولم تكن ذات دلالات إحصائية. وعلى أية حال، فإن هذا يعكس التنوع في الدول التي أُخذت كعيِّنة. وعندما تقسم العينة إلى ثلاث مجموعات منفصلة – دول جنوب الصحراء الإفريقية، وشمال إفريقيا والدول الآسيوية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي – فإن عدد النسل يرتبط ارتباطاً إيجابياً وله دلالات إحصائية مع النمو السكاني ونسبة المواليد الأعلى بالنسبة لجميع المجموعات ما عدا مجموعة دول جنوب الصحراء الإفريقية. ولا ترتبط المسافات الزمنية بين الحمل والحمل بصورة ذات دلالة مع نسبة المواليد والنمو السكاني.٥٤

وتوحي هذه النتائج التجريبية أن الأعداد الأكبر من النسل والمسافات الزمنية الأقرب بين الحمل والحمل، لا النمو السكاني في حدِّ ذاته، ترتبط مع الآثار السلبية على الرفاه، ومن المحتمل أنها ترتبط بالفقر.٥٥ والارتباطات على المستوى الشامل يصعب إثباتها. وهكذا، بالنسبة لرسم السياسات، قد تكون البيانات الخاصة بالنمو السكاني بديلاً ضعيفاً للمتغيرات اللازمة على المستوى الشامل للعدد من النسل والمسافات الزمنية بين الحمل والحمل.

النمو السكاني والتعليم والصحة

إذا كان التعليم والصحة مكوِّنين هامين من مكونات الرفاه وأن الافتقار إلى الحصول عليهما يسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في الفقر، فهل هناك أي دليل على أن النمو السكاني له آثار سلبية على توفير التعليم والخدمات الصحية على المستوى الشامل (macro level)؟

وقد وجدت دراسة لقطاع من عدة دول عن الإنفاق المدرسي والتسجيل في المدارس في الستينات والسبعينات أن الدول التي يوجد فيها أعداد أكبر من السكان من الأطفال في سن المدرسة تميل إلى أن يكون لها معدل إنفاق تعليمي أقل بالنسبة للطفل في سن المدرسة، يتحقق إلى حدٍ كبير عن طريق تخفيض رواتب المدرسين وليس عن طريق تخفيض معدلات تسجيل الأطفال في المدارس. وفي الحقيقة، فإن لدى الكثير من الدول زيادات هامة في معدلات تسجيل الأطفال في المدارس. ولوحظت الآثار السلبية على المستوى الثانوي بصورة خاصة.٥٦ وخَلُصت الدراسة إلى أن عدد السكان «يلعب دوراً غير مباشر في تمييع

الموارد العامة المخصصة للنظام المدرسي» ومن المحتمل أن هذا الدور يختلف ما بين الدول. ففي بعض الدول ذات الاستخدام الفعال للموارد التعليمية، فإن النمو السكاني الأبطأ يمكن له أن يزيد الأداء التعليمي. وفي دول أخرى، ذات الاستخدام غير الفعال للموارد، فإن النمو السكاني الأبطأ قد لا يكون له سوى أثر قليل. ويدعم هذه النقطة دراسة حديثة للتعليم في آسيا. ففي الدول ذات القطاع التعليمي الفعال والسياسات الحكومية السليمة، أدى النمو السكاني المنخفض إلى قيام تحسينات على مستوى التعليم. وحيثما كانت هذه الفعالية والسياسات السليمة غائبة، فإن التحسينات الكامنة في التعليم من النمو السكاني الأدنى ذهبت أدراج الرياح.[٥٧]

وهل الانخفاض في معدل الإنفاق التعليمي للطفل الواحد يخفِّض التحصيل التعليمي؟ ولسوء الحظ لا يوجد جواب واضح على هذا السؤال. فقد وجدت بعض الدراسات أن المدخلات التعليمية تؤثر على المخرجات التعليمية في حين لم تجد دراسات أخرى مثل هذه النتيجة.[٥٨] وليست جميع المدارس وجميع الدول على نفس القدر من الفعالية في إنتاج التعليم. وهناك حاجة إلى المعلومات الأكثر وضوحاً عن الصلة بين المدخلات التعليمية والمخرجات (أي فعالية المنظمات التعليمية) قبل القيام بالاستنتاجات حول الصلة بين النمو السكاني السريع والمخرجات التعليمية على المستوى القومي.

ففي الثمانينات، انخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس وكذلك معدل الإنفاق بالنسبة للتلميذ الواحد في عدد من الدول النامية، وبخاصة في جنوب الصحراء الإفريقية، مما زاد من القلق حول كيفية تكوين رأس المال البشري. وكانت هذه التخفيضات نتيجة، إلى حدٍ كبير، للمصاعب الاقتصادية في الثمانينات ولكنها تفاقمت بسبب النمو السكاني.[٥٩]

وعلى المستوى الأصغر (micro-level)، هناك ما يدل على أن التغذية الأكثر سوءاً ووفيات الأطفال الأعلى ترتبطان بحجم الأسرة الأكبر. وعلى المستوى الشامل (macro level)، من الصعب إثبات العلاقة بين نمو السكان والتغذية، ولكن هناك بعض الدليل على آثار معاكسة على توفير الخدمات الصحية. وفي حالة عدم الكفاءة القصوى في تقديم الغذاء، أي في حالة المجاعات، هناك آراء تقول إن فشل السياسات وليس النمو السكاني هو السبب الكامن من وراء

ذلك.[٦٠] ففي دراسة للدول الصغيرة في جنوب الباسفيك، تميل الدول ذات عدد السكان الأكبر والأكثر نمواً إلى أن يكون فيها توفير أقل للخدمات الصحية (أي عدد الأطباء وأسرة المستشفيات للفرد الواحد) كما أن فيها تحصيلاً علمياً أدنى.[٦١]

النمو السكاني والفقر

ما هو الدليل الذي يمكن أن يوجد على المستوى الأصغر للأثر المباشر لنمو السكان على الفقر؟ وأجريت ارتدادات على التغيرات في الفقر، كما جرى قياسها بالتغيرات في النسب المئوية للسكان الذين كانوا فقراء على النمو السكاني في ٢٢ دولة من الستينات والسبعينات إلى أواسط الثمانينات.[٦٢] ولم يكن النمو السكاني ذا دلالة إحصائية بالنسبة للتدني في الفقر. وتم التوصل إلى هذه النتيجة عند استخدام مقاييس مختلفة للفقر وعند استخدام نماذج مختلفة وعند تفحُّص فترات زمنية مختلفة. والتفريق بين نمو السكان الحديث والسابق لم يؤثِّر على النتيجة.

وهناك، بطبيعة الحال، عدد من الأسباب للتشكك في هذه الارتدادات الجمعية. فالتغيرات في الفقر يحتمل أن تؤثر على معدل نمو السكان.[٦٣] كما أن من الممكن أيضاً أن يؤثر النمو السكاني على الفقر فعلاً، ولكنَّ العوامل المحذوفة من الارتداد تغطي هذه النتائج. وهكذا فإن نتائج الارتداد لا تعني بالضرورة أن النمو السكاني ليس له أثر على الفقر، ولكن، إذا كان هناك من أثر فهو ليس قوياً بدرجة كبيرة على المستوى القومي ليظهر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إمكانية حدوث المشاكل المنهجية المذكورة. وكما يقول ألن كيلي ووليم ماك غريفي في الفصل الثالث من هذا الكتاب، فإن هذه وغيرها من الارتدادات الجمعية لا ينبغي أن تؤخذ إلا كارتدادات تقريبية أولى.

وهناك عدد قليل من الدراسات الأخرى حول آثار السكان على الفقر. وخلُصت عدة دراسات للفقر في ١٣ ولاية هندية من ١٩٥٩-٦٠ حتى ١٩٧٠-٧١ أن حجم السكان لم يؤثر على الفقر بصورة مستقلة عن المخرجات الزراعية بالنسبة للفرد الواحد. وخلُصت إعادة تحليل البيانات، مع تصحيح المشاكل المنهجية في هذه الدراسات، إلى أنه بالنسبة لمعظم الولايات فإن ١٠ بالمائة من الزيادة في السكان يمكن أن تزيد نسبة السكان الفقراء بحوالي

٠,٠١ بالمائة. وبالنسبة لبعض الولايات، كان هذا الأثر حوالي واحد بالمائة. وقد يكون نمو السكان قد زاد من الفقر من خلال تحولات معاكسة في توزيع الدخل نتيجة لزيادة البطالة الريفيّة.[٦٤] وهكذا وجد أن هناك آثاراً سلبية لنمو السكان ولكنها لم تكن كبيرة. وإعادة إجراء مثل هذه الدراسة على دول أخرى وفي فترات زمنية مختلفة سيكون له قيمته العلمية.

الاستنتاج

الفقر هو نتيجة لعوامل كثيرة بما فيها النمو السكاني. على أية حال، فإن أهمية إسهام النمو السكاني في الفقر هي أبعد ما تكون عن الوضوح. ويبدو أنه على مستوى الأسرة أن عدد الأطفال الإضافيين يخفّض من التعليم والصحة الخاصة بالأطفال الآخرين في الأسرة، ولكن تقديرات حجم هذه الآثار يختلف اختلافاً كبيراً؛ ففي بعض الأحيان تكون إيجابية، وفي بعض الأحيان لا تكون لها أية أهمية، وفي غالب الأحيان سلبية وقليلة نسبياً. وعلى المستوى القومي، فإنه حتى من الأصعب إثبات أثر النمو السكاني على الفقر. فقد وجد أن الآثار السلبية الصافية تكون على المتغيرات المرتبطة بالفقر مثل الدخل والتعليم والصحة، ولكن ليس هناك سوى آثار مباشرة قليلة لأثر سلبي هام على الفقر نفسه. وبصورة عامة، تظهر الدلائل أن الكثير من الدول استطاعت تخفيض الفقر في الوقت الذي كان عدد السكان يتزايد فيه، إلا أنه في الكثير من الدول الأخرى ساهم عدد السكان في المصاعب الخاصة بتخفيض السكان.

وعند البحث عن تحسين الوضع الاقتصادي للفقراء، ينبغي على الحكومات أن تستخدم أكثر أدوات السياسات المتاحة مباشرة، بما في ذلك السياسات الرامية لزيادة حصول الفقراء على الأرض والقروض والبنية التحتية العامة والخدمات، وبخاصة في التعليم والصحة.[٦٥] وفي الأقاليم التي لا يوجد فيها سوى قاعدة موارد غير كافية، فإن السياسات اللازمة للمساعدة على الهجرة إلى الخارج هي أيضاً لازمة. ولا تساعد استراتيجية إصلاح الأراضي والتركيز المبكّر على الزراعة وتطوير النشاطات الريفية غير الزراعية وتطوير البنية التحتية على النمو فحسب بل إنها تشجّع أيضاً التوزيع الأكثر عدالة للدخل. ويبدو أن حكومات شرق آسيا استطاعت تخفيض الفقر عن طريق تشجيع النمو النشط في كل من القطاعين الزراعي وغير الزراعي.

وقد تساعد برامج تخطيط الأسرة على تخفيض الفقر، ولكن آثارها قد تكون صغيرة وتستغرق زمناً طويلاً حتى يمكن الشعور بها. وحتى الفقر المنقول من جيل إلى جيل يمكن التصدي له بصورة أفضل من خلال التغييرات على السياسات الحكومية والإنفاق على صحة الأطفال وتعليمهم أكثر مما يمكن من خلال برامج التخطيط الأسري. وفي الحقيقة، فإن برنامج التخطيط الأسري الذي يركِّز على توفير الخدمات الصحية للفقراء يمكن تبريره بصورة أفضل على أساس أنه يقوم بتوزيع الموارد الصحية مباشرة إلى الفقراء أكثر مما يمكن تبريره على أساس أن نسبة المواليد الأدنى قد تخفِّض الفقر.[٦٦] ومع ذلك، فإن برامج التخطيط الأسري هي تكملة مفيدة لمثل هذه السياسات المباشرة. فهي أسهل بصورة عامة في تطبيقها، وغير مكلفة نسبياً وتنزع آثارها إلى كونها تراكمية، أي أن الآثار على الصحة ستحسن التعليم والإنتاجية فيما بعد.

ورغم أنه من غير الواضح فيما إذا كان النمو السكاني يسبِّب الفقر على المدى الطويل أم لا، فإن الواضح أن نسبة المواليد العالية المؤدية إلى النمو السكاني السريع ستزيد من عدد الناس في الفقر على المدى القصير وتجعل الهرب من الفقر أكثر صعوبة، على الأقل في بعض الحالات.

Notes

The author has benefited from comments from Allen Kelley, Robert Cassen, Jere Behrman, Ragui Assaad, Tim Dyson, Sandy Korenman, Deborah Levison, Cynthia Lloyd, and Vern Ruttan.

[1] World Bank, *World Development Report 1990* (New York: Oxford University Press, 1990).

[2] For an excellent survey of poverty in developing countries, see Michael Lipton and Martin Ravallion, "Poverty and Policy," World Bank Policy Research Paper WPS 1130 (Washington, DC: World Bank, April 1993).

[3] United Nations Development Programme, *Human Development Report 1990* (New York: Oxford University Press, 1990). This approach owes much to the writings of Amartya Sen who has stressed the role of "capabilities" and "functionings" in the assessment of standard of living enjoyed. Capability is the ability to achieve, that is, the real opportunities an individual has regarding the life they may lead. Functionings are achievements, that is, different aspects of living conditions. See, for example, Amartya Sen, *The Standard of Living* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985) and Partha Dasgupta, *An Inquiry into Well-Being and Destitution* (Oxford: Oxford University Press, 1993), p.1.

[4] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., pp. 26-27. The PPP is much better than official exchange rates for converting currencies and appears to be the best available method of establishing internationally comparable poverty lines. See Shaohua Chen, Gaurav Datt, and Martin Ravallion, "Is Poverty Increasing in the Developing World?" World Bank Policy Working Paper WPS 1146 (Washington, DC: World Bank, June 1993). The importance of converting income figures into purchasing power parity equivalents is illustrated by looking at Russian incomes. Based on April 1993 income figures, the average Russian earned $360 per year, less than the average Indonesian (*The Economist*, "Poverty of Numbers," 10 July 1993). However, it is highly unlikely that living standards are lower and poverty higher in Russia than in Indonesia.

[5] Martin Ravallion, Gaurav Datt, and Dominique van de Walle, "Quantifying Absolute Poverty in the Developing World," *Review of Income and Wealth*, Vol. 37, No. 4 (December 1991), pp. 345-361.

[6] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., p. 41.

[7] Lipton and Ravallion, op. cit., p. 42.

[8] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., p. 31.

[9] Ibid., p. 42.

[10] Chen, Datt, and Ravallion, op. cit., p. 13.

[11] See Lipton and Ravallion, op. cit., pp. 56-69, for a discussion of poverty alleviation policies.

[12] Longitudinal data on individuals, or panel data, are data on individuals (or families, households, etc.) observed over time. Variation is observed *across* individuals and *over* time.

[13] Raghav Gaiha and Anil. B. Deolalikar, "Transitory, Permanent and Innate Poverty: Estimates for Semi-Arid Rural South India, 1975-83" (Seattle, WA: University of Washington, 1989), mimeo.

[14] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., pp. 33-34.

[15] Even though in many countries government allocations to primary education tend to favor the poor, disproportionate shares of the education budget go to secondary and, particularly, tertiary education. For example, in Sub-Saharan Africa only 2 percent of young people go on to higher education, but 22 percent of the region's education budget is spent on tertiary education (World Bank, op. cit., p. 79).

[16] Donald Cox and Emmanuel Jimenez, "The Relative Effectiveness of Private and Public Schools," *Journal of Development Economics*, Vol. 34, Nos. 1-2 (November 1991), pp. 99-121.

[17] Nancy Birdsall, "Public Inputs and Child Schooling in Brazil," *Journal of Development Economics*, Vol. 18, No. 1 (May/June 1985), p. 84.

[18] World Bank, *World Development Report 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), p. 21.

[19] Ibid., pp. 19 and 21.

[20] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., p. 32.

[21] See Mark Rosenzweig and Kenneth Wolpin, "Credit Market Constraints, Consumption Smoothing, and the Accumulation of Production Assets in Low Income Countries: Investments in Bullocks in India," *Journal of Political Economy*, Vol. 101, No. 2 (April 1993), pp. 223-244; and Mark Rosenzweig and Oded Stark, "Consumption Smoothing, Migration, and Marriage: Evidence from Rural India," *Journal of Political Economy*, Vol. 97, No. 4 (August 1989), pp. 905-926, for a discussion of these consumption smoothing strategies.

[22] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., p. 47.

[23] Chen, Datt, and Ravallion, op. cit. The short-run effect is probably smaller due to consumption smoothing.

[24] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., pp. 46-47.

[25] Chen, Datt, and Ravallion, op. cit.

[26] For example, in the Philippines in 1985, 44 to 50 percent of households with one child, but 60 to 78 percent of households with five children, were in poverty. In Russia, in 1992, 40 percent of families with one child were poor, while almost 80 percent of families with three or more children were poor. John Bauer, Dante Canlas, Maria Theresa Fernandez, and Andrew Mason, "Family Size and Family Welfare in the Philippines," paper presented at the Regional Conference on Priority Health and Population Issues, Honolulu, HI, 25-28 February 1992. *The Economist*, op. cit.

[27] For instance, in Thailand, 60 percent of small families (one or two children) had financial savings in 1988. In contrast, 60 percent of large families (four or more children) had no savings at all. See Napaporn Havenon, John Knodel, and Werasit Sittitrai, "The Impact of Family Size on Wealth Accumulation," working paper, Institute of Population Studies, Chulalongkorn University, 1989. However, a study of the Philippines found that larger rural families had greater *lifetime* accumulation of wealth because older children work and contribute to household income (Bauer et al., op. cit.). It seems that the effect of the number of children on wealth is influenced by the age profile of production in a society and the rules governing resource flows from children to parents (and the reverse). For reviews of this literature see Andrew Mason, "National Saving Rates and Population Growth: A New Model and New Evidence," in *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1987), pp. 523-560; and Allen C. Kelley, "Economic Consequences of Population Change in the Third World," *Journal of Economic Literature*, Vol. 36, No.4 (December 1988), pp. 1685-1728.

[28] These studies are discussed in Lloyd (Chapter 6 in this volume).

[29] See Sonalde Desai, "The Impact of Family Size on Children's Nutritional Status," Research Division Working Paper No. 46 (New York: The Population Council, 1992); Stephen S. Kyereme and Erik Thornbecke, "Factors Affecting Food Poverty in Ghana," *Journal of Development Studies*, Vol. 28, No. 1 (October 1991), pp. 39-52; Cynthia Lloyd and Anastasia Gage-Brandon, "Does Sibsize Matter? The Implications of Family Size for Children's Education in Ghana," Research Division Working Paper No. 45 (New York: The Population Council, 1992); and Jane Miller, James Trussell, Anne Pebley, and Barbara Vaughan, "Birth Spacing and Child Mortality in Bangladesh," *Demography*, Vol. 29, No. 2 (May 1992), pp. 305-318.

[30] Desai, op. cit., p. 8. Joint determination assumes reasonable control over fertility. In a survey of wanted fertility in 48 countries Bongaarts found that 78 percent of births were wanted. The proportion wanted was highest for countries at the beginning of the fertility transition and lowest for countries in midtransition. For example, in Cameroon in 1978, 94 percent of births were reported as wanted while in Peru in the same year, only 61 percent of births were reported as wanted. See also John Bongaarts, "The Measurement of Wanted Fertility," Research Division Working Paper No. 10 (New York: The Population Council, 1990).

[31] Mark Rosenzweig, "Population Growth and Human Capital Investments: Theory and Evidence," *Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5 (part 2), (October 1990). Note that biological effects should be distinguished from behavioral effects. Rosenzweig concludes that the observed negative correlations between family size and per-child measures of human capital do not appear to have a strong biological component.

[32] Lipton and Ravallion, op. cit., p. 33.

[33] Ibid., p. 20.

[34] Duncan Thomas, "The Distribution of Income and Expenditure Within the Household," *Annales d'Economie et de Statistique*, Vol. 29, No. 1 (January/March 1993), pp. 109-136.

[35] Lipton and Ravallion, op. cit., p. 33.

[36] Ibid., p. 12.

[37] D. Gale Johnson and Ronald D. Lee (eds.), *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1987).

[38] The negative effects were found to be larger than the positive effects, particularly when the positive effects are discounted since they do not occur until sometime in the future.

[39] David Bloom and Richard Freeman, "Economic Development and the Timing and Components of Population Growth," *Journal of Policy Modelling*, Vol. 10. No. 1 (April 1988), pp. 57-82. For a similar result see Didier Blanchet, "Population Growth and Income Growth During the Demographic Transition: Does a Malthusian Model Help Explain Their Relationship?" *Population* (English Selection), Vol. 2 (1990), pp. 37-52. Bloom and Freeman also show that the impact is sensitive to whether population growth comes from rising fertility or declining mortality.

[40] For a discussion of these effects, see the papers in Johnson and Lee, op. cit., and Julian Simon, *The Ultimate Resource* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981).

[41] Bloom and Freeman, op. cit., p. 77.

[42] For a skeptical view of the index see Kelley (1991).

[43] The human development index has been revised twice since its inception. The regression results were repeated using 1991 version of the index on a sample of 122 developed and developing countries. The same pattern of results was found.

[44] A problem with these regressions is that mortality changes affect both population growth and the index and the association between the index and population growth could reflect this. Thus, the regressions were rerun using the income and education components as dependent variables. The results were similar to those using the full human development index.

[45] David Lam, "Distribution Issues in the Relationship Between Population Growth and Economic Development," in *Population Growth and Economic Development*, op. cit., pp. 589-630.

[46] Ibid., p. 608. Lam (p. 610) suggests that focusing on relative wage effects maybe more illuminating. In studying the history of inequality in the United States Williamson and Lindert [See J.G. Williamson and P.H. Lindert, *American Inequality: A Macroeconomic History* (NY: Academic Press, 1980), pp. 80-82] found that wage differentials for skilled and unskilled workers moved in the same direction as summary inequality measures. Thus data on wage ratios alone could be used to infer movements in inequality. Population increase decreased relative wages for the unskilled and increased inequality. However, there is insufficient data for developing countries to test whether the Williamson-Lindert finding holds for developing countries. It should be noted that care need be taken in interpreting data on relative wage effects. It is possible for relative wages to decline and increase measured inequality, but the absolute income of the poor to rise.

[47] David Bloom and Richard Freeman, "Population Growth, Labor Supply, and Employment in Developing Countries," in *Population Growth and Economic Development*, op. cit., pp. 105-148; Azizur Khan, "Population Growth and Access to Land: An Asian Perspective," in *Population, Food, and Rural Development* (Oxford: Clarendon Press, 1988), pp. 143-161; and David Turnham, *Employment and Development: A New Review of the Evidence* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1993).

[48] Bangladesh has been viewed as the country that best fits the archetype, but even here there is conflicting evidence. A recent study using district level data found that districts with higher population density had higher agricultural wages, and, between 1953 and 1981, districts with more rapid population growth experienced a slower decline in real wages over the period. See James K. Boyce, "Population Growth and Real Wages of Agricultural Labourers in Bangladesh," *Journal of Development Studies*, Vol. 25, No. 4 (July 1989), pp. 467-485. It appears that population growth is associated with the emergence and diffusion of more intensive cultivation techniques, which raised land productivity and led to agrarian institutional change that was conducive to labor absorption and rising wages. Specifically, population growth was associated with a decline in the average size of landholdings, an increased use of both family and hired labor, a higher

incidence of sharecropping, and a shorter duration of tenancies. All of these changes were associated with a higher demand for labor and higher wages. It is possible, however, that population density was high because of migration into these districts resulting from the higher wages.

[49] Turnham, op. cit., p. 249.

[50] N.S. Jodha, "Depletion of Common Property Resources in India: Micro-Level Evidence," *Population and Development Review*, Vol. 15, special supplement, 1990, pp. 261-283.

[51] Mohammed Alauddin and Clem Tisdell, "Poverty, Resource Distribution, and Security: The Impact of New Technology in Rural Bangladesh," *Journal of Development Studies*, Vol. 25, No. 4 (July 1989), pp. 550-570.

[52] Cynthia Lloyd and Sonalde Desai, "Children's Living Arrangements in Developing Countries," Research Division Working Paper No. 31 (New York: The Population Council, 1991).

[53] Ibid.

[54] The samples are quite small, so these findings should be viewed with some caution. Ibid.

[55] The sample of countries for which we have data on number of siblings, spacing of births, and poverty is too small to carry out a meaningful statistical test of association.

[56] T. Paul Schultz, "School Expenditures and Enrollments, 1960-1980: The Effects of Incomes, Prices, and Population Growth," in *Population Growth and Economic Development*, op. cit., pp. 413-478.

[57] For a discussion of these studies see Allen Kelley, "The Consequences of Rapid Population Growth on Human Resource Development: The Case of Education" (Durham, NC: Duke University, February 1994), mimeo.

[58] See Cox and Jiminez, op. cit., p. 120.

[59] World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit.

[60] See Amartya Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

[61] Dennis A. Ahlburg, "Is Population Growth a Deterrent to Development in the South Pacific?" *Journal of the Australian Population Association*, Vol. 5, No. 1 (May 1988), pp. 46-57.

[62] The data were taken from World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., Lyn Squire, "Fighting Poverty," *American Economic Review*, Vol. 83, No. 2 (May 1993), pp. 377-382, uses the data to investigate the effect of economic growth on changes in poverty. Data from Chen et al. on a variety of measures of poverty for the late 1980s were also analyzed. Population growth was not found to be related to changes inpoverty.

[63] See Nancy Birdsall and Charles Griffin, "Fertility and Poverty in Developing Countries," *Journal of Policy Modeling*, Vol. 10, No. 1 (April 1988), pp. 29-55. The argument for poverty affecting family size and population growth runs as follows: infant mortality is higher among poor families, so to ensure that sufficient children survive to look after the parents in old age, fertility is higher in poor families. In addition, poverty may be alleviated by having more workers. When young, children can perform household tasks that release an adult for work outside the home or production in the home for sale to the market. Children may also be directly employed in the market to increase family income. Child labor is often at the expense of school attendance. Thus the short-run necessity of having the child work increases the probability that the family and the child will remain in poverty.

[64] Dominique van de Walle, "Population Growth and Poverty: Another Look at the Indian Time Series Data," *Journal of Development Studies*, Vol. 21, No. 3 (April 1985), pp. 429-439.

[65] See the World Bank, *World Development Report 1990*, op. cit., and Lipton and Ravallion, op. cit., for a discussion of policies to reduce poverty.

[66] This is not to say that family planning could not be justified on these grounds. A child growing up in a smaller family may well be better off. The point is that there are other, stronger, justifications for family planning programs.